

تحويل المعاني بوساطة الظواهر النحوية

الأستاذ الدكتور
جاسم صادق غالب
كلية الآداب - جامعة البصرة
العراق

المدرس المساعد
عواطف أحمد رسن
كلية الآداب - جامعة البصرة
العراق

الملخص

تعد الظواهر النحوية من الأمور المهمة في الدرس النحوي التي تناولها النحاة الأوائل على اختلافهم ، والتي جعلها ابن جني تحت باب " الشجاعة العربية "، وهي متمثلة بـ (الحذف، والتقديم والتأخير، والزيادة، وتغيير العلامة الإعرابية). وهذه الظواهر تحدث في التراكيب النحوية المختلفة، تؤدي إلى خروج بعض عناصرها عن معانيها الأصول التي وضعت عليها داخل التركيب، وهذا ما يسمى بـ (تحويل المعاني النحوية) المختلفة. وهذا يعني أنَّ لعناصر التركيب قابلية الخضوع لتلك الظواهر، كتحرّكها من رتبها الأصلية، وقابليتها لاستقبال عنصر جديد على العناصر الأصلية، أو طرح عنصر من العناصر الأصلية، أو تغيير العلامة الإعرابية للعنصر في التركيب الأصلي، بحيث يسلطها المتكلم عليها لغرض معين في ذهنه يسعى الوصول إليه من خلال تحويل المعنى الأصلي إلى معنى جديد .

الكلمات المفتاحية: التحويل النحوي، المعاني النحوية، الظاهرة النحوية.

Transformation of Meanings by Means of Grammatical Phenomena

Asst. Lect. Awatef Ahmed Rasan
College of Arts - University of Basra
Iraq

Prof. Dr. Jassim Sadiq Ghalib
College of Arts - University of Basra
Iraq

ABSTRACT

The grammatical phenomena are among the prominent matters in the grammar lesson that were dealt with by the different early grammarians, which Ibn Jinni put under the section “Arab Courage”, and it is represented by (elimination, introduction and delay, addition, and change of the grammatical sign(. These phenomena occur in different grammatical structures, which lead to the departure of some of its elements from the meanings of the origins that were placed on them within the structure, and this is what is called (transforming the different grammatical meanings). This means that the elements of the composition have the ability to submit to these phenomena, such as their movement from their original rank, their ability to receive a new element over the original elements, or the subtraction of an element from the original elements, or the change of the grammatical sign of the element in the original composition, so that the speaker sheds it on it for a specific purpose in his mind that he seeks to reach. By transforming the original meaning into a new one.

Keywords: grammatical transformation, grammatical meanings, grammatical phenomenon.



تعريف الظاهرة النحوية أولاً : الظاهرة في اللغة

الظاهرة من الجذر اللغوي (ظَهَرَ) تجمع على ظواهر، وظاهرات. وقيل: "الظاء والهاء والراء أصلٌ صحيحٌ واحدٌ يدلُّ على قوة وبروز"⁽¹⁾. فيتنبع مادة (ظَهَرَ) في معاجم اللغة العربية وجدت أنَّ الظاهرة بمختلف اشتقاقاتها استعملت لمجموعة من المعاني، منها:

- 1 - الظهور: أي "بدو الشيء الخفي"⁽²⁾. وظهوره للعيان.
- 2 - الاطِّلاع: قيل: "الظهور: الظفر بالشيء، والاطِّلاع عليه، ظهرنا على العدو، والله أظهرنا عليه، أي اطلعنا"⁽³⁾.
- 3 - البروز والانكشاف: فـ "من ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً، فهو ظاهر، إذا انكشف وبرز"⁽⁴⁾. كذلك: "يقولون: سلطنا الظهر: يريدون طريق البر؛ وذلك لظهوره وبروزه"⁽⁵⁾.

ثانياً : الظاهرة النحوية في الاصطلاح

عرّف الشريف الجرجاني الظاهرة بأنها "اسم لكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة، ويكون محتملاً للتأويل والتخصيص"⁽⁶⁾. وهي "مصطلح يدلُّ على أنَّ الأداة المستعملة، أو الحركة هي بارزة وواضحة في الكلام، وتقع في حالات [عدة أبرزها] حركات الإعراب تكون ظاهرة أو مقدرة. ظاهرة على آخر الأسماء أو الأفعال، فيقال: وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره"⁽⁷⁾. ومن هذا نصلُّ إلى أنَّ الظاهرة هي ظهور الشيء وبروزه ووضوحه بعد تخفيه، فيكون متجلياً في الاستعمال. وعليه يكون المقصود من الظاهرة النحوية في سياق هذا البحث هي صفة تركيبية تشمل المؤثرات الناتجة من خصائص التركيب على سبيل الشبوع والمعرفة، ومنها التقديم والتأخير، والحذف، والزيادة، وتغيير العلامة الإعرابية.

ثالثاً : الظواهر النحوية في الاستعمال

تعد الظواهر النحوية قسماً من الظواهر اللغوية*، فهي موضوع من موضوعات علم النحو؛ لأنَّ التركيب النحوي "معانيه منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ من ذلك"⁽⁸⁾. فهي تتميز بتنوعها وتعددتها؛ نتيجة لتنوع السياقات التركيبية وتعددتها. وقد يتجلى في أحد التراكيب النحوية المختلفة شبوع ظاهرة أو أكثر؛ بهدف تحقيق غرض معين يقصده المتكلم يسعى من خلاله التأثير في المتلقي، أو لرغبة منه في أن يلفت الانتباه لذلك الغرض الذي يقصده من التركيب بوساطة تلك الظواهر النحوية المختلفة. وعليه تتميز هذه الظواهر بشبوعها داخل التراكيب النحوية المختلفة. ولذلك مصطلح الظواهر النحوية يقتصر "على الظواهر المتعلقة بطرق تركيب الكلام في الجمل"⁽⁹⁾. وهذه الظواهر قد درُس بعضها قديماً وحديثاً في الأبواب النحوية المختلفة، وبعضها الآخر عُقد له بابٌ بعينه، كباب التقديم والتأخير، وباب الحذف، وباب الزيادة، وغيرها. وقد جعلها ابن جني تحت باب في شجاعة العربية⁽¹⁰⁾. ويتوصل إلى هذه الظواهر "بعد أن ينتهي النحوي من الحديث في الكلام وأقسامه، وبعد أن يُصنف كلُّ قسم منها ينتقل إلى مرحلة وصف التراكيب في العربية، وقوانين نظمها، وتحديد العلاقات بين مفرداتها من حيث الإعراب، والرتبة، والحذف... وتقوم عملية الوصف هذه على أفراد كلِّ وظيفة نحوية باباب خاص يفصل القول فيه عن طبيعة هذه الوظيفة من حيث معناها، وإعرابها، وشروطها الصرفية، وأوضاعها المختلفة من تقديم وتأخير، وحذف"⁽¹¹⁾. ومن هذا يتضح أنَّ التراكيب لا تقتصر على الطرق التي تُرتَّب في ضوئها الكلمات تبعاً لأصولها التي وضعت لها، وعرفت بها، كطرق نظم التركيب الفعلي الذي يتصدر بفعل (ذهب محمد)، والتركيب الاسمي الذي يتصدر باسم (عليّ قائم)، والتركيب الظرفي الذي يتصدر بظرف أو جار ومجرور (في الدار محمد)، وغيرها، بل الأمر يتعدى ذلك إلى الخروج عن هذا الترتيب الأصلي، فيعتريه التقديم والتأخير بين عناصره، أو حذف أحد عناصره، أو زيادة عنصر على عناصره الأصلية، أو تغيير العلامة الإعرابية لأحد عناصره لأجل المعنى الذي يقصده المتكلم.

وعلى الرغم من ذلك نعلم أنَّ النحاة قد وضعوا أصولاً لنظم الجمل والتراكيب العربية من تقديم الفعل على الفاعل والمفعول به، أو حذف أحد هذه العناصر، أو زيادته، أو تغيير علامته الإعرابية، ونحوها، لكنهم لم يجمدوا على هذا الترتيب، حيث رأوا أنَّ ما يحدث في الترتيب من تقديم وتأخير يقدم صوراً لمعاني جديدة، وهي إمَّا للعناية والاهتمام، وإمَّا تنبيه المخاطب، وإمَّا لشجاعة العربية⁽¹²⁾. إذن فالتراكيب تحدث داخلها ظواهر تتغير



من سلوك الكلمات ووظائفها الأصلية؛ نتيجة لاختلاف أحوال المتكلمين. فهم تعرض لهم أسباب ومواقف عند الكلام، فينبون صيغهم التركيبية؛ لتناسب ما رآه من مواقف معينة في الواقع الخارجي. فقد يحدث أمام المتكلم موقف معين، ثم أراد أن يعبر عنه باللغة، فيقوم باستحضار المفاهيم المناسبة لهذا الموقف على وفق رؤيته الأولى له، فيتكون لديه التركيب (قام محمد). فالمتكلم هنا عبر عن هذا الموقف على وفق رؤيته الأولى لفعل (محمد)، فجاء بالتركيب الفعلي على أصله، وعلى هذه الهيئة دون أن تعتريه أي ظاهرة معينة. وقد يتعرض المتكلم إلى أمر يجعله يعرض عن هذه الهيئة التركيبية إلى هيئة تركيبية أخرى، فيبني تركيبه على وفق ذلك الأمر الذي يدور في ذهنه، كأنه أراد أن يجعل الاهتمام والعناية بالشخص لا بفعله، فيقدمه عليه، فيصبح (محمد قام). فجاء التركيب تبعاً لقصد المتكلم، فلجأ إلى التحويل بين عناصر التركيب الأصلي؛ ليصل إلى المعنى الجديد. وقد عبر سيبويه عن هذه المعاني، فقال: "إنما يقدمون الذي ببيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"⁽¹³⁾. ولا يتوقف الأمر عند هذه المعاني التي تُبنى عليها التراكيب، فقصد المتكلم وفلسفته لهما الدور الكبير في بناء التراكيب، فضلاً عن ما يعرض للمتكلم من أحوال تجعله يحول في عناصر التركيب. ويعدّ التحويل بوساطة هذه الظواهر النحوية من الأمور الاختيارية عند المتكلمين تمكنهم من التصرف في عناصر التركيب بحسب الأغراض والمقاصد التي يريدون الوصول إليها من خلال تعبيراتهم عنها بتراكيب مناسبة. ومن ثمّ فهي ظواهر نحوية تترك أثراً في السياق التركيبي بتحويل المعاني النحوية المختلفة، فضلاً عن تحويل وظائف الكلمات عن أصولها التي وضعت فيها داخل التركيب. لذلك عدّت كلّ ظاهرة نحوية وسيلة من وسائل التحويل التي يلجأ إليها المتكلمون تبعاً للمعاني التي تدور في أذهانهم.

فالمتكلمون يتصرفون بألفاظ اللغة داخل التركيب الأصلي تبعاً لمقاصدهم المختلفة، فيضعونها الموضع الذي يخالف فيه تلك الأصول التي وضعت عليها. وذلك من أجل أن يجعلوا مرادهم في ذلك التركيب المتحول. فعندما يبني المتكلم تركيبه الأصلي على المبتدأ والخبر، فقد بناه على اليقين والثبوت، فقال: محمد قائم. فهو تركيب يوضح حالة اليقين التي يكون عليها المتكلم تجاه قيام محمد. فهو أراد أن يبين استقرار القيام من محمد وثبوته له، فأخبر بالقيام عن محمد. لذلك ابتدأ المتكلم كلامه بما يفيد اليقين تبعاً للمعنى القائم في ذهنه. ثم بعد ذلك أدركه الشك في قيام محمد، فزاد على التركيب الفعل (ظن)، فقال: ظننتُ محمداً قائماً. فبنى كلامه على الشك؛ لأنّ المتكلم قد مرّ بدافع جعله يتحول من اليقين إلى الشك. قال سيبويه: "إنما ابتدأ بيقين ثم جعل مكانه شكاً"⁽¹⁴⁾. وقد "يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشك"⁽¹⁵⁾. أي قد "أدركه الشك حيث مضى كلامه على اليقين"⁽¹⁶⁾. وهذا التحويل عن أصل التركيب بوساطة الزيادة ترك أثراً في وظيفة العناصر ومعانيها النحوية، حيث حول موضع المبتدأ والخبر في التركيب الأصلي إلى وظيفة المفعولين، أي نقلها من الابتداء والإخبار إلى المفعولية، فضلاً عن تحويل الإعراب من الرفع إلى النصب.

فاستعمل الكلمات في تراكيبيها الأصلية يطرأ عليه أسباب ومتغيرات تدفع المتكلم إلى التحويل، فينتج عنده تركيب ثانوي متحول يبنى على تلك الأسباب والمتغيرات والمقاصد. فعلى سبيل المثال أنّ المتكلم قد يأتي بالكلمات على معنى الخبر، فيجعلها تسلك هذا المسلك الذي يقصده، وقد يبني كلامه على وفق رؤيته لما حوله، فيأتي بمعنى الخبر متجلياً في قوله: رأى محمد الهلال. فيبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول به، فصاغ هذا السياق التركيبي بحسب ما شاهده في الواقع الخارجي. ومن سلوك هذه العناصر داخل التركيب (رأى محمد الهلال) قد يتعرض المتكلم إلى سبب أو موقف يدفعه إلى التحويل في سلوكها، فيجعل اهتمامه وعنايته بعنصر من هذه العناصر فيقدمه، فيقول: محمد رأى الهلال. فلجأ إلى التقديم والتأخير بين العناصر، فرتبها على وفق طبيعة الأفكار في ذهنه؛ كي يصل إلى المعنى القائم في نفسه. فتبعاً لما رآه المتكلم جاء بالتركيب على أصله دون تقديم وتأخير، ثم تعرض في أثناء كلامه إلى موقف دفعه إلى أن يتصرف بعناصر التركيب، فنقل الفاعل إلى يمين الجملة ففقد وظيفته ومعناه النحوي. فصار حينئذٍ مبتدأ في صدارة الجملة وخبره جملة فعلية (رأى الهلال).

وقد يستغني المتكلم عن بعض العناصر في التركيب، فيجعله أكثر قوة من ذكرها. فالتركيب السابق (رأى محمد الهلال) قد يتصرف المتكلم في عناصره، ويكون وقتها في حالة خوف من الذكر، أي أنه يشعر بالخوف على الفاعل من ذكره في سياق التركيب، فيعمد إلى الحذف، فيقول: رُؤي الهلال. فحول التركيب بعد أن حذف الفاعل وبنى صيغة الفعل للمجهول، فنتج عنه تحويل في المعنى النحوي من المفعولية إلى نائب الفاعل. بدليل



قولهم فيما لم بسم فاعله : " هو كلّ مفعول لفعل حُذِف فاعله ، ورفع هو ؛ لإقامته مقام الفاعل، وشرط فعله إن كان ماضياً أن يُنْقَل من (فَعَلَ) إلى (فُعِلَ) ، وإن كان مستقبلاً أن يُنْقَل من (يَفْعَلُ) إلى (يُفْعَلُ)" (17) . إذا كَلَّ تحويل يحدث نتيجة لما يمر به المتكلم بعد التركيب الأصلي. وقد يلجأ المتكلم إلى ظاهرة تغيّر الحركة الإعرابية في كلمة من كلمات التركيب التي يتمحور حولها التحويل من معنى نحوي إلى آخر على وفق قصد المتكلم. لذلك يأتي بالتركيب تكون فيه الكلمة معربة بعلامة إعرابية معينة، وهذه العلامة الإعرابية يترجم بها المتكلم معنى قائماً في نفسه في الزمن الحالي الذي يدور فيه الحديث، فتكوّن لديه التركيب المناسب، لكنّه بعد هذا الزمن الذي أصدر فيه التركيب خالجه معنى آخر. فيلجأ إلى المعنى الجديد. وهذا المعنى المتحوّل ناتج عن تحويل العلامة الإعرابية . فينتج عن هذه الظاهرة تحويل المعنى النحوي للكلمة الواحدة في التركيب نتيجة لتعاقب الحركات على آخر تلك الكلمة.

وثمرة ما تقدم أنّ فائدة التحويل بهذه الظواهر النحوية هي أن تؤثر في العناصر الأصلية للتركيب (أي أنّها تترك أثراً جذرياً داخل التركيب الأصلي). فالتقديم والتأخير يؤدي إلى تحويل المعنى النحوي في التركيب الأصلي المبني على (الفعل + الفاعل ...) من معنى الفاعلية إلى معنى الابتداء، فيصبح التركيب متحوّلاً مبنياً على (المبتدأ + الخبر الجملة الفعلية) . والحذف هو الآخر يؤدي إلى تحويل المعنى النحوي الأصلي في التركيب المكوّن من (الفعل المبني للمعلوم + الفاعل + المفعول به) من معنى المفعولية إلى النائب عن الفاعل، فيصبح التركيب مبنياً على (الفعل المبني للمجهول + النائب عن الفاعل)، فينتج عنه تحويل الإعراب من النصب إلى الرفع. وتؤدي زيادة عنصر على التركيب الأصلي المبني على (المبتدأ + الخبر) إلى تحويله من معنى الابتداء والإخبار إلى معنى المفعولية - مثلاً - ، فيصبح التركيب حينئذٍ مبنياً على (الفعل + الفاعل + المفعول الأول + المفعول الثاني) ، وهلم جرّاً.

وتتجلى أبرز الظواهر النحوية في السياق التركيبي بما يأتي :

أولاً : التقديم والتأخير

1 - مفهوم التقديم في اللغة

من المعاني اللغوية للجذر الثلاثي "قدم" ما يأتي :

أ - التقدّم : في "قَدَمَ بين يديه : أي تقدّم. وقَدَمَ يَقْدُمُ قدماً : أي تقدّم. والقدم كلّ ما قدّمت من خير ، وتقدّمت فيه فلان قدّم : أي تقدّم في الخير" (18) .

ب - السبق : نحو " قَدَمَ الشيء قدماً فهو قديمٌ ، وتقدم مثله. والقُدْمة والقدم : السابق في الأمر... والقدم مصدر القديم من كلّ شيء" (19) .

ت - الأمام : " قَدَمَ يَقْدُمُ وقَدَمَ فلانٌ قومه : أي يكون أمامهم... والقدم المُضِيّ أمامٌ أمّام" (20) .

2 - مفهوم التأخير في اللغة

من معاني استعمالات مادة (أخر) اللغوية ما يأتي :

1 - "أخَّرْتُهُ فتأخَّرَ واستأخَّرَ مثل تأخَّرَ، والأخِرُ بعد الأول وهو صفة تقول : جاءَ أخراً، أي أخيراً. وتقول : فعل الله بالأخِر ، أي بالأبعد، ويقال : الأخير : الأبعد، ويقال : لا مرحباً بالأخِر ، أي بالأبعد" (21) .

2 - "الأخِرُ المؤخَّرُ من أسماء الله الحسنى، فالأخِرُ : هو الباقي بعد فناء خلقه كلّ ناطقه وصامته. والمؤخَّرُ : هو الذي يؤخر الأشياء فيضعها في مواضعها" (22) .

3 - "الأخِرُ والأخِرَةُ نقيض المتقدم والمتقدّم ومؤخره، وجاءَ فلانٌ أخيراً، أي بأخِرَةٍ، وبعته الشيء بأخِرَةٍ، أي بتأخير" (23) .

4 - "تأخَّرَ الشيء جعلته بعد موضعه، وتأخَّرَ عنه جاء بعده. وجاءَ في أخريات الناس، أي في أواخرهم،" (24) .

3 : مفهوم التقديم والتأخير في الاصطلاح

التقديم والتأخير من الظواهر النحوية المتأصلة. فهي "حالة من التغيّر تطرأ على جزء من أجزاء الجملة وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل" (25) . إلّا أنّ النحاة الأوائل لم يعرفوها تعريفاً اصطلاحياً، فأشاروا إليهما في بعض الأبواب المتفرقة، ومنهم سيبويه حين أشار إلى تقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على



الفاعل⁽²⁶⁾. وهما تردان لغرض العناية والاهتمام⁽²⁷⁾. فيقدمون بعض العناصر على بعض لأهميتها عندهم في السياق التركيبي، ولكل سياق تركيبى غرض خاص به. فيقدمون بعض عناصر التركيب نتيجة لظروف وعوامل تحيط بالسياق التركيبى تجعلهم يحولون التركيب عن أصله إلى تركيب جديد؛ لأنَّ النحاة "كان غرضهم إرجاع البنى الأصول إلى الفروع معتبرين حدَّ الكلام وحقه ما جاء على ترتيب أصلي، أما ما خرج عن ذلك الحد فاعتبر من الفروع التي تلحق بتلك الأصول"⁽²⁸⁾. فعملية تحويل الألفاظ داخل التركيب عن مواضعها الأصول لها "أسباب عديدة يقتضيها المقام وسياق القول يجمعها قولهم: "إنَّ التقديم إنما يكون للعناية والاهتمام فما كان به عنايتك أكبر قدمته في الكلام"⁽²⁹⁾. وتبقى أسباب هذه الظاهرة النحوية متعدّدة تبعاً لاختلاف السياقات التركيبية. وظاهرة التقديم والتأخير التي يحصل فيها التحويل أشار إليها عبد القاهر الجرجاني بقوله: "هو" تقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء من حكم إلى حكم، وتجعل له باباً غير بابيه، وإعراباً غير إعرابه"⁽³⁰⁾. فهذا هو التحويل الذي نقصده هنا، فليس كلَّ تقديم وتأخير يؤدي إلى تحويل المعنى والإعراب، فتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول به على الفاعل لا يحدث أثراً في التركيب؛ لأنَّ هذه العناصر التي قُدمت وأُخرت بقيت على معانيها النحوية وإعرابها، وهذا الجانب من التقديم والتأخير لا يخدم هذا البحث. فعندما نقدم الفاعل على الفعل نلمس أثراً في التركيب؛ وذلك لتحويل المعنى النحوي من الفاعلية إلى الابتداء. وذلك لأنَّ: "الفاعل ما أسند إليه الفعل أو شبهه، وقُدِّم عليه على جهة قيامه به ك (زيد) في: قام زيدٌ ...؛ ليخرج نحو: زيدٌ قام. فإنَّ الفاعل هو المضمّر المستتر في (قام)، لا (زيد) ولا يكون الفاعل أبداً إلا متأخراً عن فعله"⁽³¹⁾. وبدليل الأصل العام، وهو أنَّ "الأصل في الفاعل أن يلي فعله، فإنَّ قُدِّم على الفاعل غيره"⁽³²⁾. ومثل هذا التركيب هو الذي أدرسه. فيمكن تعريف ظاهرة التقديم والتأخير: بأنَّها ظاهرة نحوية ينتج عنها تقديم عنصر من العناصر المكوّنة للتركيب الأصلي على العناصر الأخرى، تتسبب في تحويل الوظائف النحوية للعناصر، ومعانيها، وإعرابها.

فتحوّل المعنى النحوي بواسطة التقديم والتأخير عندما تحوّل المبتدأ إلى الصفة. وهذا التحويل في مثل وصفك لاسم الإشارة نحو "قولك: هذا الرجل قائم، فالرجل صفة لهذا. ومثال الصفة بها قولك: مررتُ بزيد هذا، ورأيتُ زيداً هذا، فهذا صفة لزيد"⁽³³⁾. فأسماء الإشارة من المبهّمات التي يتضح معناها في السياق التركيبى، وعدّوها في معنى الاسم المشتق بأنّها تكون وصفاً في السياق. وبعد التركيب الأصلي الذي وظّف فيه اسم الإشارة لمعنى الابتداء. وكان أصل هذا التركيب (هذا قائم)، والتركيب الخبرى هنا احتاج إلى مزيد من الإيضاح والبيان والتحديد فيه؛ لأنَّ (هذا) مبهم يتضح معناه بما بعده، فجاء المتكلم بصفة تُزيل إبهام اسم الإشارة (هذا)، فقال: هذا الرجل قائم، ولما أشرت إلى الرجل بهذا نفيت عنه إرادة غيره من الرجال، وعيّنت هذا بالرجل؛ لكي لا ينصرف الذهن إلى إرادة غيره. وشعر المتكلم بضرورة تقريب الاسم إلى المخاطب، والإشارة إليه في التركيب الأصلي، فبناه على وفق هذا القصد الذي يسعى إليه. فحوّل اسم الإشارة إلى نهاية التركيب، فقال: مررتُ بزيد هذا، ورأيتُ زيداً هذا. ليكون اسم الإشارة حينها صفة موضحة ومشيّرة للاسم المعرفة (زيد). فنتج عن هذا التقديم والتأخير في التركيب تحويل المعنى النحوي من الابتداء إلى الوصف،

فضلاً عن تغيير الإعراب محلاً من الرفع إلى النصب، وإلى الجر.

وتحويل المعنى النحوي في "نحو: زيدٌ ظننْتُ منطلقاً، وبكرٌ حسبْتُ شاخصاً"⁽³⁴⁾. فهذه تراكيب محوّلة عن أصل (ظننْتُ زيداً منطلقاً)، و(حسبْتُ بكرًا شاخصاً)؛ لأنَّ هذه الأفعال الأصل فيها أن تأتي متعدية لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهذا ما تجلّى في التركيبين، فظننْتُ أخذت مفعولين هما (زيد ومنطلقاً)، وحسبْتُ أخذت مفعولين كذلك هما (بكر، وشاخص). فالمتكلم هنا قد بنى تركيبه على معنى الشك أو الظن، وذلك أنّه كان شاكاً بوقوع الانطلاق من زيد، وشخص بكر. وبعد أن مضى كلامه على الشك بوقوع الأحداث أدركه اليقين بوقوعها، فشعر بضرورة التحويل إلى معنى مغاير لمعنى الشك عمل على تغيير سلوك هذه العناصر في التركيبين؛ ليبطل المعنى الأول الذي بنى على أساسه تراكيبه، حيث وجّه سلطته على الفعل في التركيبين؛ لأنّهما يتجلّى بهما معنى الشك، فحرّكه إلى وسط التركيب؛ ليبطل عمله لفظاً ومعنى؛ لأنَّ الإلغاء هو ترك العمل في اللفظ وفي المعنى، فصار التركيبان بعد ذلك (زيدٌ ظننْتُ منطلقاً)، و(بكرٌ حسبْتُ شاخصاً). فلمّا أبطل عملهما بتقديم الألفاظ وتأخيرها، أصبح التركيب مغايراً لأصله، وكان المتكلم بعد ذلك التحويل. قال: زيدٌ منطلقاً، وبكرٌ

شاخصاً. وبهذه الظاهرة النحوية التي غيّرت من سلوك العناصر أثبت المتكلم الانطلاق لزيد، والشخص لبكر، وأنها مستقرة في ذهنه دون أدنى شك فيها .

ثانياً : الحذف

1 - مفهوم الحذف في اللغة

- لو تتبعنا الجذر اللغوي لـ "حذف" في المعاجم العربية لوجدناه يدل على معان منها :
- 1 - القطف : فـ "الحذفُ : قطف الشيء من الطرف كما يحذف طرف ذنب الشاة" (35).
 - 2 - الإسقاط : أي أن "حذف الشيء : إسقاطه" (36).
 - 3 - الضرب : نحو "حذف يحذف حذفاً ، وحذفه حذفاً ضربه عن جانب ، وحذفه بالعصا وبالسيف يحذفه حذفاً وتحذفه : ضربه" (37).
 - 4 - الأخذ : ومنه "حذفت من شعري ومن ذنب الدابة ، أي أخذت" (38).

2 - مفهوم الحذف في الاصطلاح

يعد الحذف من الظواهر اللغوية بصورة عامة، والظواهر النحوية بصورة خاصة، إذ كثر تناولها عند النحاة، كسيبويه الذي تناولها في كثير من موضوعات الكتاب. وابن جني الذي جعلها تحت باب الشجاعة العربية، ونحوهما. والحذف هو "ظاهرة تشيع في لغة العرب ، وتهدف في كلِّ مواقعها إلى التخفيف" (39)؛ لأنَّ العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار فـ "تترك ذكر شيء من الكلام" (40)، وهذا ما يعطيه بلاغة، وبياناً، وقوة من حيث وقوعه في النفس، فضلاً عن "التفخيم، والإعطاء لما فيه من الإبهام لذهاب الذهن كلَّ مذهب، فرجع قاصراً عن إدراكه، فيفيد ذلك تعظيم شأنه، ويزيد في النفس مكانة، وزيادة لذة استنباط الذهن المحذوف، وكلما كان الشعور بالمحذوف أعسر كان اللنداذ به أشد، وزيادة الأجر بسبب الاجتهاد في ذلك" (41). وجاءت ظاهرة الحذف في كثير من الاستعمالات النحوية، وما يعيننا منها التراكيب التي مارس عليها المتكلم سلطته، فأحدثت أثراً فيه بتغيير السلوك لبعض العناصر التي تكوّنـه، فينتج عنها (التركيب المتحوّل). وظاهرة الحذف على هذا الأساس هي إسقاط عنصر من العناصر المكوّنة للتركيب الأصلي، شرط أن تترك هذه الظاهرة داخل التركيب أثراً في بعض العناصر التي تكوّنـه، فتحوّلها عن مواضعها الأصلية إلى مواضع أخرى تفقدها خصائصها، ومعانيها النحوية. فضلاً عن تغيير العلامة الإعرابية ونحو ذلك، لتكون بعد ذلك متناسبة مع الموضع الجديد لها في التركيب المتحوّل. فتعد ظاهرة الحذف إذاً من العوارض التي يتعرض لها التركيب، والأصل المتعارف عليه عند النحاة أن يرد التركيب بغير حذف (42). ومعنى ذلك أن المتكلم يأتي بالتركيب على أصله ثم يتعرض إلى أسباب وعوامل تجعله يعرض عن الأصل إلى غيره من خلال ممارسة سلطته على عنصر من عناصر التركيب؛ لأجل تحقيق مراده.

ويعد التوسع في المعاني النحوية أبرز الأسباب التي يلجأ إليها المتكلم لتحويل التركيب، كتحويل الجار والمجرور إلى المفعول به، بعد حذف حرف الجر من التركيب. فضلاً عن اختصار الكلام، والاحتراز عن العبث بناءً على الظاهر، والتنبيه على تقاصر الزمان عن الإتيان بالمحذوف. وإنَّ الاشتغال به يفضي إلى فوت المهم، والتفخيم، والإعظام، والتخفيف لكثرة استعماله في الكلام التي هي من أهم الأسباب التي لجأ إليها النحاة؛ لتعليل ظاهرة الحذف. فضلاً عن صيانة المحذوف تشريعاً له (أي : لفظ يمتنع ذكره في سياق التركيب تشريعاً له) . وصيانة اللسان عنه تحقيراً له (43)، والخوف عليه من الذكر، أو يحذفه للعلم به. ومن هذا إنَّ حذف الفاعل من التركيب يؤدي إلى تحويل المعنى النحوي من المفعولية إلى نائب الفاعل. ويتوصل إلى هذه المحذوفات بالدليل حتى قيل : إنَّ الحذف هو "إسقاط جزء الكلام ، أو كله لدليل" (44). وهذا الدليل شرط مهم لظاهرة الحذف في سياق التركيب؛ لأنَّ هذا السياق يتطلب قرينة دالة على الحذف الذي وقع على أحد عناصره، وهذه القرينة يجب أن تكون متجانسة مع المحذوف. وتكمن أهمية الدليل في كونه يحقق المرجعية بين العنصر المذكور في التركيب وبين العنصر المحذوف منه، فضلاً عن كونه مرشداً للمتلقى يهديه إلى إيجاد العنصر المحذوف مع كيفية تقديره، واختيار موضع التقدير المناسب له (45). وهذه الأدلة (46) هي :

- 1 - الدليل العقلي : يستدل على المحذوف بالعقل حتى يستحيل صحته بلا تقدير في التركيب، نحو قوله تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف : ٨٢] . والتقدير : واسأل أهل القرية؛ لأنَّ القرية لا تُسأل، بل السؤال يقع على أهلها (47).



فتحوّل العنصر (القرية) بعد ظاهرة الحذف من معنى الإضافة إلى معنى المفعولية. ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف : ١٥٥] . والتقدير : من قومه. إذ وقع الاختيار على بعض قومه لا كلهم. فأدى الحذف إلى تحويل العنصر (قومه) من معنى الجار والمجرور إلى معنى المفعولية.

2 - الدليل اللفظي : يكون ذلك من إعراب العنصر في التركيب، وبه تكون اللغة شاهدة على أنّ المذكور لا بدّ له من محذوف يناسبه. وذلك نحو " نِيلَ خَيْرٌ نَائِلٌ. فخيرٌ نائبٌ عن الفاعل المحذوف، إذ الأصل : نال زيدٌ خيرٌ نائلٌ" (48). ونحو : قُرئ الكتابُ. والتقدير : قرأ الطالبُ الكتابُ. وفي هذا الاستعمال تكون اللغة شاهدة على أن هذا الفعل لا بد له من فاعل يقوم به، وهو مرفوع الرفع. ولما حُذف من التركيب ببناء الفعل للمجهول (من فعل) إلى (فعل) أخذ حكمه الإعرابي المفعول به، فصار نائباً عنه، ومن ثمّ فقد معنى المفعولية.

3 - الدليل الحالي : يحصل هذا الدليل من خلال النظر إلى المعنى، أو إلى الواقع الخارجي الذي تحصل فيه الأحداث، كقولك في من لم يحضر معك، وقد اعتري التركيب الحذف : لو حضر محمدٌ، أي تمنيئُ حضوره. والتقدير : لو حضر محمدٌ لحضرت معه، ولذا (لو) قد تخرج عن بابها فتستعمل للتمني، فالقول : لو حضر محمدٌ لا يتصور فيه معنى الشرط، ولا معنى امتناع الشيء لامتناع غيره (49). وعلى هذا تركت ظاهرة الحذف أثراً في المعنى النحوي لهذه العناصر، فأدى إلى تحويل التركيب من معنى الشرط إلى معنى التمني.

ولظاهرة الحذف أقسام (50)، هي :

1 - الاقتطاع : هو القسم الذي يختص بإسقاط جزء من أجزاء الكلمة، كقولهم : (كن بالسيف شاه)، فقصد بشاه هنا : شاهداً.

2 - الاكتفاء : المقام يقضي ذكر شيئين بينهما تلازم، وارتباط، فيكفي أحدهما عن الآخر، وهذا القسم يختص بالارتباط بين المتعاطفين، نحو قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة : ٣] . أي : وبالشهادة . فقد أثر الغيب؛ لكونه أمدح، وكونه مستلزماً للإيمان بالشهادة من غير عكس.

3 - التضمنين : وفيه بضمير جزء من الكلام ، نحو قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر : 9] . حيث أسند الفعل للدار والإيمان ، وهو في الحقيقة لأحدهما . فيقدر للآخر فعل يناسبه ، أي : واعتقدوا الإيمان .

4 - الاختزال : هذا القسم هو الذي يحذف فيه كلمة أو أكثر، وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف. وغالبية التراكيب المتحوّلة تجري على هذا القسم. فمن ذلك حين يحذف الفاعل يتحوّل المفعول به إلى نائب الفاعل، وحذف المفعول به يؤدي إلى تحويل المضاف إليه إلى المفعول به. وقد يؤدي حذف الفعل في بعض الأحيان إلى تحويل المفعول المطلق إلى الخبر، بعد إبدال الفتحة ضمة؛ لأجل الدوام والاستمرار. ويؤدي حذف الحرف من التركيب إلى تحويل اسمه إلى المبتدأ.

جاء التحويل في قوله تعالى : ﴿لَاتِ حِينٌ مِّنَاصٍ﴾ [ص : ٣]، إنّ لفظ (حين) في هذا الاستعمال القرآني يعدّ خبراً لـ (لات)، واسمها محذوف، والتقدير : لات الحين حين مناصٍ. وقيل هو اسم لات، والخبر محذوف، والتقدير : لات حينٌ مناصٍ لهم، و(لهم) المحذوفة متعلقة بمحذوف تقديره : (كائن) خبر لات (51). فجاء التركيب على أصله مكوّن من (لات) وخبرها المنصوب بعدها؛ لأنّها حرف نفي شبيه بـ (ليس). وقيل هي مختصة بالدخول على الأحيان، والغالب في جملتها أن يحذف اسمها، والاسم هنا لم يرد في هذا التركيب بل حذف وقدره النحاة بـ : لات الحين حين مناصٍ. أي "ليس الوقت الذي استغنّتم بنا فيه وقت نجاة وفرار من العقاب، بل هو وقت تنفيذ العقوبة فيكم بعد أن تماديتكم في كفركم، وأعرضتم عن دعوة الحق بدون إنابة أو ندم" (52). ثم عدل عن هذا الأصل، وجعلوا المحذوف خبر لات، وبهذا الحذف تحوّل الخبر عن أصله إلى معنى آخر، وهو اسم لات. فقالوا في تقديره : لات حينٌ مناصٍ لهم. أي : ليس الوقت كائن للنجاة وللفرار من العقوبة. فهذا الحذف أحدث أثراً في التركيب من حيث المعنى النحوي والإعراب بتحويل اللفظ عن أصله من معنى الإخبار إلى معنى اسم لات، وتحويل اللفظ إلى باب المرفوعات بعد أن كان في ضمن الأبواب المنصوبة. وتجلّى التحويل في قولهم : "سلامٌ عليك، أصلها سلمتُ سلاماً عليك، فحذف الفعل وعدل إلى الرفع؛ لقصد الدوام والاستمرار" (53). لما كان التركيب : سلمتُ سلاماً عليك. فهو تركيب أصلي مكون من الفعل ومصدره المؤكد له الذي يفيد معنى المفعولية المطلقة، والسلام لا يقوم بنفسه؛ لأنّه يحتاج إلى من يقوم به، وهو الفاعل. ومن ثمّ حُذف الفعل الناصب للمصدر مع فاعله، أي حذف الجملة الفعلية جوازاً، للدليل الحالي لقصد الاختصار في الكلام (54). وبعد الحذف هذا أصبح



التركيب : سلاماً عليك. ثم أراد المتكلم أن يعرض عن هذا المعنى؛ لمعنى آخر يقصده، فغيّر العلامة الإعرابية من النصب إلى الرفع، فقال : سلامٌ عليك. فأفادت التخصيص بالنسبة للمتكلم، أي بالنسبة إلى من صدر منه هذا الكلام. فلفظ (سلامٌ) مبتدأ نكرة مخصصة، و الجار والمجرور (عليك) خبر المبتدأ لتخصيصه، أي : تخصص (سلامٌ عليك) بالنسبة إلى فاعله بالقياس إلى الفاعل الذي صدر منه هذا الكلام. ولمّا غيّر إعراب (سلام) أي حين غُيِّل من النصب إلى الرفع بعد حذف الجملة الفعلية أراد به الدوام والاستمرار، فهذا السلام على سبيل الدوام والاستمرار؛ لأنّ الجملة الاسمية مكوّنة من اسمين، والاسم يدلّ على الذات، وهذه الذات ثابتة. فغالباً تدلّ على الدوام والاستمرار. بخلاف الجملة الفعلية، فهي مركّبة من (فعل + اسم) ، والفعل يدوم . فهي إذا تدلّ على الحدوث والتجدد. فكان المتكلم قال : (سلامي) بالإضافة إليه. أي : سلامٌ من قبلي. وهذا يشير إلى أنّ هذه الإضافة مجازية ؛ لأنّ السلام في حقيقته وصف لله تعالى، فلا يضاف إلى غيره إلا بطريق المجاز، وهذا يدلّ على قوّة التخصيص بالإضافة، وإن كان ظاهر الكلام من قبيل التخصيص بالنسبة إلى المتكلم⁽⁵⁵⁾.

وتحقّق تحويل المعنى النحوي في قولهم : "سمعٌ وطاعةٌ، والتقدير : أمري سمعٌ وطاعةٌ، ويرى النحاة أنّ الأصل فيها : أسمعُ سمعاً وأطيعُ طاعةً"⁽⁵⁶⁾. لمّا كان التركيب الأخير هو الأصل على رأي النحاة، فعلى هذا هو حكم صحيح بدليل أنّ أصل الكلام أن يرد بلا حذف، وما كان الحذف يعتريه، فهو فرع لذلك الأصل. فهو تركيب مكوّن من الفعل ومصدره، وما عُطِف عليهما. وهذه الأفعال تحتاج إلى فاعل يقوم بها، وهذا الفاعل يشير إليه الضمير (أنا) الذي أضمّر في التركيب، أي : أسمع أنا. ثم حذف هذه الجملة الفعلية (الفعل + الفاعل) ، فصار التركيب بعد ذلك : سمعاً وطاعةً. فحذف الأفعال من التركيب للاكتفاء بدلالة مصادرهما المؤكدة لها عليها. فالتكلم لجأ إلى الحذف لمّا كان معنى التركيب الأصلي لا يسعفه لبلوغ مراده. وما لبث المتكلم بعد ذلك حتى نفذت قوته وسلطته إلى العنصرين (سمعاً وطاعةً)؛ ليتمكن من تطويعهما للوصول إلى الغرض الذي ينشده. فعمل على تحويل الحركة الإعرابية لكليهما من الفتحة إلى الضمة؛ لأجل الدوام والاستمرار، أي : أمري سمعٌ وطاعةٌ في دوام واستمرار. بمعنى أنّك قد أخبرت عن أمرك بالسمع والطاعة على سبيل الدوام والاستمرار. وبهذه العملية التي مارسها المتكلم على التركيب الأصلي ليصل إلى المعنى الذي يقصده اتضح مراده . وبعد ذلك حصل على معانٍ نحوية جديدة بتحويل المفعولية المطلقة إلى الإخبار. فنقل الألفاظ من أبوابها المنصوبة، وأدخلها في الأبواب المرفوعة المتحوّلة إليها حتى أخذت أحكامها النحوية.

وتجلى التحويل بوساطة الحذف في نحو قول "المتلمس :

آليت حبّ العراق الدهرَ أطعمهُ والحبُّ يأكلُهُ في القرية السُّوسُ"⁽⁵⁷⁾

أي : على حبّ العراق ... وكما تقول : نُبئتُ زيّداً يقول ذلك ، أي : عن زيّد"⁽⁵⁸⁾. إنّ الأصل في هذا التركيب هو أن يرد بلا حذف في عناصره، وأصل التركيب : آليت على حبّ العراق. فلفظ (حبّ) هنا اسم جر بحرف الجر (على). إلا أنّ رغبة المتكلم دفعته إلى أن يخفف من الكلام، فحذف حروف الجر من البيت الشعري حتى أصبح : آليت حبّ العراق. فأدى ذلك إلى توسع في المعنى النحوي بتحويل لفظ (حبّ) بعد ظاهرة الحذف من الاسم المجرور إلى المفعول به. فلمّا حذف الحرف صار المجرور مفعولاً به للفعل وأعطى علامة النصب.

ثالثاً : الزيادة

1 : مفهوم الزيادة في اللغة

أبرز المعاني اللغوية للزيادة ، هي :

أ - النمو : قيل : " الزيادة النمو... تقول : زاد الشيء يزيّد زيّداً وزيادة"⁽⁵⁹⁾.

ب - التكلّف : نحو "الناقة تزيد في سيرها، أي تتكلّف فوق قدرها، والإنسان يتزايد في كلامه إذا تكلف فوق ما ينبغي. وتزيّد في كلامه وفعله، وتزايد تكلف الزيادة فيه"⁽⁶⁰⁾.

2 : مفهوم الزيادة في الاصطلاح

عند الرجوع إلى المصنفات النحوية لا نجد للزيادة تعريفاً جامعاً، وإنّما تناولوها في موضوعات وأبواب

مختلفة، وهذا يتمثل في حديثهم عن زيادة الحروف أو زيادة الصيغ، أو زيادة كلمة على التركيب، لذلك تعدّ "الزيادة في التراث اللغوي اصطلاح يمتد من البحث الصرفي* إلى الدرس النحوي، ويشمل بذلك الصيغ،

والمفردات، والتراكيب جميعاً⁽⁶¹⁾. فتحدث النحاة عن الزيادة في موضوع الحروف الزائدة، كزيادة (ما، والباء) في التركيب وغيرهما. ومن ذلك زيادة (ما) في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. فذهب سيبويه إلى القول في زيادة ما هنا "إنما جاء؛ لأنه ليس لـ (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد"⁽⁶²⁾. ولزيادتها على رأي هؤلاء فائدة معنوية ولفظية تكمن في استقامة الكلام وتأكيده. كذلك تحدثوا عن زيادة (كان) في التركيب عندما قسموها على ثلاثة أقسام (التامة، والناقصة، والزائدة). وتتضح زيادتها في البيت الشعري:

سراءُ بني أبي بكرٍ تَسامى على كان المُسومةِ العِراب⁽⁶³⁾

فزبدت كان بين الجار والمجرور، والدليل على زيادتها أن حذفها من التركيب لا يحدث تغييراً، وقد أشار بعضهم إلى زيادة الفضلات على التركيب. في حين أشار السيوطي إلى دخول الفضلات على التركيب بقوله: "وأما تقييد الفعل بقيد من مفعول مطلق، أو به، أو له، أو فيه، أو معه، أو حال، أو تمييز، أو استثناء. وذلك لزيادة الفائدة"⁽⁶⁴⁾. ولكن نُشكل على القول بزيادة الفضلات في التركيب؛ لأنَّ الفضلات هي عناصر مكملة لغالبية التراكيب الإسنادية، وليست بزوائد. بدليل أنه لا يمكنك القول: (رأيتُ) وتسكت إذ المعنى غير تام، ولا يمكنك السكوت عن سؤال سائل: كيف جاء محمد؟ دون جوابه بـ (جاء محمد مسرعاً)، وهكذا. فهذه المعاني النحوية يلجأ إليها المتكلم عندما يجد نفسه أمام تركيب غير مكتمل العناصر، وأنَّ معناه غير تام، فيأتي بها؛ ليجعل تركيبه مفيداً يحسن السكوت عليه أو يُزيد الفائدة في إعلام المخاطب.

وذهب ابن جني إلى أنَّ الزيادة "إنما جيء بها توكيداً للكلام، ولم تحدث معنى"⁽⁶⁵⁾. فهو يشير إلى أنَّ زيادة عنصر على التركيب لا يؤدي إلى تغيير المعنى، وإنما هي لتأكيد معنى التركيب الذي تزد فيه فقط. وهذا ما يؤكد قول الرضي من أنَّ الزيادة "لا يغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت، وتقويته"⁽⁶⁶⁾. ومن ثمَّ جعل فائدة زيادة الحروف في التركيب: "إنما معنوية، وإنَّما لفظية. فالمعنوية: تأكيد الكلام ... وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهياً للاستقامة"⁽⁶⁷⁾. وعلى رأي هؤلاء إنَّ هذه الزيادة لفظية، تأثيرها يكمن في تأكيد المعنى الثابت وتقويته، لكنَّها لا تترك أثراً في التركيب، ولا تؤدي إلى معنى جديد سوى أنَّهم حصروها في حدود ما ذكروه، وهو أنَّ "تكرير اللفظ يفيد تقوية المعنى"⁽⁶⁸⁾.

نقول: إنَّ الأمر لا يقف عند هاتين الفائدتين فحسب، وإنما يتعدى ذلك. فالقول بأنَّ الزيادة لا تؤثر في التركيب. فهذا الأمر يقتصر على زيادة بعض الحروف لا كلها؛ لأنَّ هناك زيادة تؤدي إلى فائدة تكمن في تحويل المعنى بشكل عام، والمعنى النحوي بشكل خاص، وبعضها الآخر لا يؤدي إلا فائدة لفظية ومعنوية، وهذا الجزء هو الذي قصدوه. وتختلف فائدة الزيادة تبعاً للتراكيب التي تدخل عليها؛ لأنَّ التراكيب يختلف بعضها عن بعض على وفق اختلاف المتكلمين. وأما قصرهم فائدة الزيادة اللفظية على تزيين اللفظ وما شابهه فليس بصحيح؛ وذلك لأنَّ بعض الزيادات تحدث أثراً في التركيب من الناحية اللفظية يكمن في تحويل إعراب بعض الألفاظ الداخلة عليها. فأنَّ الزيادة قد تؤدي إلى ثلاث فوائد في التركيب، هي:

الأول: تحويل المعنى فقط.

الثاني: تحويل الإعراب فقط.

الثالث: تحويل المعنى والإعراب معاً.

وليس كلَّ زيادة نطمح إليها في هذا البحث، فالزيادة التي تكون لمجرد تزيين الكلام واستقامته، أو لتأكيد المعنى الثابت، لا تخص بحثنا، فنسعى إلى ملاحظة كلَّ زيادة تؤدي إلى التحويل. أي عندما يزد العنصر على التركيب يكون لهذه الزيادة تغييراً جذرياً للمعنى النحوي في بعض عناصر التركيب. فقد ذهب أتباع المدرسة التحويلية إلى القول بزيادة الحروف، وزيادة الفضلات، وزيادة التوابع، وهي عندهم في ضمن موضوع التحويل الذي ينتج بوساطة الزيادة. وهذا لا يدخل في ضمن التحويل عندنا؛ إذ لا يعنري التركيب أي تحويل في عناصره الأصلية عند دخول الزيادة عليه. فعند قولك: هل محمدٌ قائم؟ فهذا الحرف قد زيد على الجملة الاسمية (محمدٌ قائم)، ولما زيد هذا الحرف عليها لم يحوّل الحركات الإعرابية لعناصرها، لكنَّه أحدث أثراً في التركيب. حيث حوّل المعنى العام للتركيب من الإخبار إلى الإنشاء الطلبي بوساطة (هل) التي تفيد معنى الاستفهام الذي يؤكد



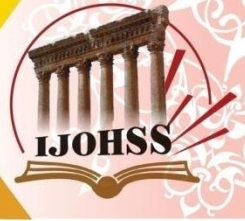
القول في : هل قام زيدٌ ؟ فـ "قام جزء للجملة، وزيد المحدث عنه، وهو جزء الجملة الآخر. وهل الداخلة عليهما للاستفهام ليس بواحد منهما، إذ لو كانت ركنًا من أركان الجملة لم يكن للجملة بد منها، وفي استقلال الجملة بنفسها دونها دليل على أنها زيادة لمعنى لا هو الخبر ولا المخبر عنه"⁽⁶⁹⁾. فهذا دليل يؤكد زيادة "هل" على الجملة الفعلية، وأن الأصل هو الخبر، وليس الاستفهام هو استقلال الجملة قبل زيادة هل عليها.

وهناك عناصر تزداد على المبتدأ والخبر، فتعمل على تحويلهما معنى وإعرابًا. أي : منها ما يحول المبتدأ دون الخبر، ومنها ما يحول الخبر دون المبتدأ، ومنها ما يحولهما معًا. فعند زيادة (إن) على الجملة الاسمية (محمدٌ قائمٌ) تصبح (إنَّ محمدًا قائمٌ). وقد أكدت المعنى، وأفادت بثبوت القيام لمحمد. عملت على تحويل المبتدأ إلى اسمها المنصوب بعد أن كان مرفوعًا، وارتفع الخبر بها بعد أن كان مرفوعًا بالمبتدأ. إذا زيادة (إن) على الجملة أثرت في عناصرها من حيث الإعراب، والمعنى النحوي. وبناء على ذلك أنَّ معنى التأكيد معنى فرعي وليس بأصل؛ وذلك لأنَّ أصل الكلام أن يرد مثبتًا مجردًا عن المؤكدات. وإذا زيد على هذا التركيب (ما العاملة عمل ليس) يكون التركيب (ما محمدٌ قائمًا). إنَّ زيادتها على التركيب الأصلي حولته إلى تركيب فرعي. ومن ثمَّ أحدثت تحويلًا بين عناصره من حيث الإعراب، والمعنى النحوي، وهذه التحويلات تكمن في تحويل المبتدأ إلى اسم (ما) التي عملت به الرفع بعد أن كان مرفوعًا بالابتداء، ونصبت الخبر بعد أن كان مرفوعًا بالمبتدأ. فنتج عنه تحويل معنى التركيب من الإخبار المثبت إلى الإخبار المنفي؛ لأنها نفت قيام محمد بعد أن كان قيامه ثابتًا.

وبناء على ما تقدم أنَّ الزيادة هي إدخال عنصر جديد على العناصر الأصلية للجملة ينتج عنها جملة محولة، وهذا التحويل يكمن في انتقال عناصره من موضع إلى آخر تحمل معاني نحوية مغايرة لمعانيها الأصلية. وتجلي تحويل المعنى النحوي في قولهم : "أدخلوا كان وأخواتها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ، تشبيهًا بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيهًا بالمفعول، فقالوا : كان عبدُ الله أخاك، كما قالوا : ضربَ عبدُ الله أخاك"⁽⁷⁰⁾. إنَّ المتكلم قد ساق تركيبه هذا متحولًا من أصل : عبدُ الله أخوك. هذا التركيب الاخباري أثبت به المتكلم الأخوة لعبد الله. وعرفه بواسطة القرابة، وعيته دون غيره. بعد ذلك أراد المتكلم أن يحذَّ التركيب بزمان معين؛ لأنه أدرك أنَّ عبدَ الله أخوك حاصل في زمن سابق، فيجعل عبدُ الله أخوك حاصلاً في ذلك الزمن الذي أدركه. ومن ثمَّ يحتاج للقيام بهذه العملية إلى زيادة عنصر جديد عليها؛ ليصل إلى المعنى الذي يقصده. فوظف قدرته اللغوية في أن يجعل الزمن حاصلاً في الماضي، فزاد العنصر (كان) على هذه البنية، فصارت : كان عبدُ الله أخاك. فزيادة هذا العنصر أدت إلى حدوث تحويل في التركيب يكمن في تحويل المبتدأ المرفوع بالابتداء إلى اسم كان المرفوع بها. وتحويل الخبر المرفوع بالمبتدأ إلى خبر كان المنصوب بها. وبهذا حصل تحويل على مستوى الأبواب المتشابهة المرفوعات، وعلى مستوى الأبواب المختلفة يكمن في تحويل الخبر من باب مرفوع إلى باب منصوب.

وقد جاء التركيب : إنَّ زيدًا أبوه قائمٌ. متحولًا من التركيب الأصلي : زيدٌ أبوه قائمٌ. بدليل قولهم : "هذه الحروف تدخل على المبتدأ والخبر فتحدث فيهما إعرابًا غير ما كانا عليه، فتتصب المبتدأ، وترفع الخبر ... نحو قولك : إنَّ زيدًا أبوه قائمٌ"⁽⁷¹⁾. فلما زيد على التركيب الأصلي (إنَّ) أحدثت أثرًا فيه من حيث المعنى النحوي والإعراب. فضلًا عن تقوية معنى التركيب الأصلي وتأكيد في نفس السامع، وأزالت عنه أي شك يراوده. وأصبح قيام الأب ثابتًا ومؤكدًا بقوة في النفس. فأدى إلى تحويل التركيب بعد ذلك إلى تركيب فرعي مغاير للتركيب الأصلي (أي أنه تحول من الخبر المثبت إلى الخبر المؤكد. والإثبات قبل التوكيد) ؛ لأنَّ هذه الزيادة أخرجت بعض عناصره الأصلية عن معانيها النحوية. تتمثل بتحويل المبتدأ إلى اسم إنَّ. وترتب عليه تحويل الإعراب من الرفع بالابتداء إلى النصب بـ (إنَّ). ومن ثمَّ تعدى أثرها من حيث العمل إلى الخبر. بمعنى أنَّ الخبر كان مرفوعًا بالمبتدأ، فأصبح بعد زيادتها مرفوعًا بها. وترك وظيفته من خبر المبتدأ إلى خبر (إنَّ).

وابن جني ذكر التركيب الفرعي : "إنَّ زيدًا منطلقٌ" متحولًا من التركيب الأصلي : زيدٌ منطلقٌ"⁽⁷²⁾. فهو تركيب بسيط مكون من (المبتدأ والخبر)، والبسيط قبل المركب. هذا من جانب، ومن جانب آخر أنَّ التركيب البسيط هو تركيب خبري مثبت، والتركيب المتحول تركيب مؤكد، والمثبت قبل المؤكد. ومن جانب ثالث أنَّ التركيب المتحول زيد عليه الأداة (إنَّ)، والزيادة فرع على الأصل بلا مؤكدة، وبلا زيادات. وإن جاء محتوىً عليها، فهو فرع لأصل. وعندما دخلت هذه الأداة على التركيب المثبت أخرجته عن هذا المعنى إلى معنى التوكيد، أي أنها أكدت وقوع الانطلاق من زيد، وأثبتته بقوة في النفس. ومن ثمَّ أخرجت العناصر المكونة للتركيب



الأصلي عن معانيها النحوية، وهذا ما بدا جلياً في تحويل معنى الابتداء إلى معنى اسم إنَّ المنصوب بها بعد أن كان مرفوعاً بالابتداء. وكذلك خبرها رُفِعَ بها بعد أن كان مرفوعاً بالمبتدأ. وبناءً على تحويل هذه المعاني فقد حصل التحويل على مستوى الأبواب النحوية المختلفة، والمتشابهة.

وقد يكون معنى السياق هو الفِصل في الحكم على أصالة التركيب، وما تحوّل منه هو فرع عليه. وذلك "قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَأْنِكَةُ﴾" [آل عمران: ٤٢]، والملائكة ليسوا إنثاءً... وإنما التقدير: إذ قالت جماعة من الملائكة⁽⁷³⁾. تعدّ هذه الآية القرآنية هي الأصل بحكم المعنى. إذ لا ضير من الجمع بين تأنيث الفعل (قالت) وبين جمع التفسير (الملائكة) الذي ليس بمؤنث. ومن ثمّ يجوز في جمع التفسير تأنيث الفعل وتذكيره، هذا من جانب. ومن جانب آخر أن السياق هو سياق تعظيم لمريم (عليها السلام) من الله سبحانه وتعالى على لسان الملائكة؛ لذلك جاء بالفعل مؤنثاً ليتناسب وسياق الآية التي تدلّ على صفات الإناث من اللطف الإلهي والرفقة مع مريم (عليها السلام). إلا أنّ المتكلم أراد في تحويل هذا التركيب عن أصله على وفق ما ترتضيه المطابقة بين الألفاظ، ولمّا لم يكن يرتضي الجمع بين تأنيث الفعل وتذكير الملائكة زاد على التركيب ما يجعله مطابقاً من حيث اللفظ، فقال: إذ قالت جماعة من الملائكة. وهذه الزيادة المكوّنة من لفظ (الجماعة الفاعل)، وحرف الجر (من) أثرت في التركيب الأصلي؛ لأنّها حوّلت الفاعل (الملائكة) إلى مجرور بـ (من)، وأصبح اللفظ (جماعة) هو الفاعل. ومن ثمّ عملت الزيادة على إخراج اللفظ من باب المرفوعات إلى باب المجرورات بتحويله من معنى الفاعلية إلى معنى الاسم المجرور بحرف الجر.

ويحدث التحويل على مستوى الأبواب المجرورة عندما تلحق الزيادة التركيب، وذلك في نحو: مررتُ بعبد الله زيد. ولو أدخل الواو بين عبد الله وزيد، فقال: مررتُ بعبد الله وزيد؛ لانتقل إلى معنى نحوي آخر⁽⁷⁴⁾. فلمّا قال: مررت بعبد الله زيد. هذا يعني أنّ المتكلم قد مرّ بشخص واحد يدعى عبد الله الذي هو زيد، وبهذا يكون لفظ (زيد) بدلاً من لفظ (عبد الله). ثمّ أراد المتكلم أن يجعل المرور بالتشريك بين لفظي (عبد الله وزيد). فقال: مررتُ بعبد الله وزيد. وذلك بزيادة الواو العاطفة على التركيب. ويكون المعنى حينئذٍ: ومررتُ بزيد. وبهذا تكون الزيادة فرعاً على التركيب الأصلي التي أدت إلى تحويل التركيب على مستوى التتابع المجرورة من معنى البدلية إلى معنى العطف.

رابعاً: العلامة الإعرابية:

تعدّ العلامة الإعرابية واحدة من أهم الظواهر النحوية التي يؤدي تغييرها إلى تغيير المعنى النحوي للعناصر التي تولّف التركيب، وكلّ عنصر من عناصر التركيب يكون له دوره فيه، وعلاقة تربطه بتلك العناصر، وما يطرأ على أواخرها من علامات إعرابية يأتى من العوامل المختلفة⁽⁷⁵⁾. فكلّ علامة دليل على ذلك المعنى للعنصر الواحد داخل التركيب، وهذه العلامة إن تغيرت للعنصر نفسه أثرت في المعنى وحولته إلى معنى مغاير للأول؛ لأنّ هذه العلامات تكون صالحة للاختلاف في آخر اللفظ⁽⁷⁶⁾. وقد ذهب نحاة البصرة إلى أنّ الإعراب يكون دخوله على الحرف الأخير من الاسم المتمكن والفعل المضارع، وذلك الحرف الأخير يسمّى عندهم (حرف الإعراب)⁽⁷⁷⁾. ويعدّ الإعراب علماً لمعانٍ معتورة يتميز بعضها عن بعض كـ (الفاعلية، والمفعولية، والإضافة) ونحوها. والإخلال بالعلامة يفضي إلى الالتباس في المعاني النحوية، وإلى فوات الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها. أي الإبانة عمّا في الضمير⁽⁷⁸⁾. من أغراض ومعانٍ مختلفة يسعى المتكلم التعبير عنها بألفاظ مناسبة في تركيب مفيد.

والتحويل بوساطة ظاهرة تغير العلامة الإعرابية يتمثل في أنّ اللفظ نفسه يأتي في تركيبين نظماً من متكلمين اثنين، أو نظماً من متكلم واحد. المتكلم الأول هو الذي وضع تركيبه على معنى معين، قد يكون التركيب آية قرآنية لله تعالى، أو بيت شعر لأحد الشعراء، أو تركيب صنعه النحاة وغيرهم. وإنّ هذه التراكيب عندما خضعت للتحليل النحوي غيروا في علامة بعض العناصر لما تحتل من معانٍ نحوية متحوّلة لها. على سبيل المثال يقول الله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢]. إنّ الله تعالى هو المتكلم الأول وضع عناصر الآية المباركة مكوّنة من (المبتدأ + الظرف + الخبر). ويعدّ العنصر (أسفل) ذا مرونة عالية على التحويل الجذري إلى معنى مغاير للمعنى النحوي في هذا التركيب. حيث وضعه الله تعالى للظرفية المنصوبة؛ لأنّه ظرف مكان منصوب بالفتحة. وعندما يكون الهدف هو التحويل لا بدّ من وضعه في تركيب يمتلك فيه معنى جديداً شرط أن تعثر به ظاهرة تغير العلامة الإعرابية. فيصير التركيب بعد ذلك: الركب أسفل. وتحويل العلامة الإعرابية من النصب

إلى الرفع تحوّل العنصر (أسفل) من معنى الظرفية إلى معنى الإخبار؛ فأصبح بعد التحويل خبراً للمبتدأ الركب. وبهذه الظاهرة خرج العنصر (أسفل) من باب المنصوبات واستقر في باب المرفوعات.

كذلك من التراكيب التي يمكن أن تعتربها ظاهرة تغيير العلامة الإعرابية، قولك: رأيتُ القومَ محمدًا وعليًا وزيدًا. فهذا التركيب مكوّن من جملة واحدة من (الفعل والفاعل والمفعول به)، فوضعت الألفاظ بعد هذه الجملة على معنى البدلية، أي أنّ (محمدًا وعليًا وزيدًا) تكون بدلًا من (القوم). وجاء هذا البدل منصوبًا بالفتحة. وعندما تُسلط ظاهرة تغيير العلامة الإعرابية على هذه الألفاظ، تؤدي بها إلى معنى مغاير لمعنى البدلية. فيصير التركيب المتحوّل: رأيتُ القومَ محمدَ وعلِيّ وزيدَ. فهذه الألفاظ فقدت معنى البدلية بعد أن اعتربتها الظاهرة، فتحوّلت إلى معنى الإخبار، بمعنى أنّها صارت خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: أحدهم محمدٌ والآخر عليٌّ والآخر زيدٌ. فأصبح التركيب بعد ذلك مكوّن من جملتين:

— جملة فعلية = الفعل + الفاعل + المفعول به = رأيتُ القومَ .

— جملة اسمية + جملة اسمية + جملة اسمية = المبتدأ + الخبر = أحدهم محمدٌ. والآخر عليٌّ. والآخر زيدٌ .

فظاهرة تغيير العلامة الإعرابية أثرت في معنى هذه العناصر. حيث أزلتها عن معنى البدلية والزمته معنى الإخبار، ومن ثمّ أخرجتها من باب المنصوبات، وأدخلتها في باب ما يكون مرفوعًا؛ لذا فطريقة تحليل عناصر التركيب وإعرابها تسير على اتجاهين⁽⁷⁹⁾:

الاتجاه الأول: التصنيفي الذي يتمثل بتحديد أبنية الكلمات المكوّنة للتركيب، كتحديد نوع الفعل، ونوع الاسم. ولاسيما تلك التي يعتربها اللبس حتى لا يكون ذلك اللبس مزلقًا في التحليل على المستويين (التركيب والوظيفي). الاتجاه الثاني: الوظيفي هو اتجاه يهدف إلى بيان الوظيفة النحوية للكلمة ومعناها داخل التركيب، كالفاعل الذي يُعطي معنى الفاعلية، والمفعول الذي يُعطي معنى المفعولية، والحال الذي يُعطي معنى الحالية، والتوابع التي تُعطي معنى التبعية، والمضاف والمضاف إليه اللذان يُعطيان معنى الإضافة. ومن ذلك إمّا أن يكون ذلك المعنى أصلًا بسيطًا يتكون من المسند والمسند إليه، وإمّا متممًا لهما كالمفاعيل، والحال، والنعت، والبدل، وسواها. وتجلّى التحويل بوساطة ظاهرة تغيير العلامة الإعرابية في قول عتبان الحريري:

فمنا حُصين والبطين وقعنُب ومنا أميرُ المؤمنين شبيب
 ومنا حُصين والبطين وقعنُب ومنا أميرُ المؤمنين شبيب⁽⁸⁰⁾

فتركيب (ومنا أمير المؤمنين شبيب) هو الذي اعترته هذه الظاهرة النحوية، فالشاعر بنى هذه العناصر على معاني نحوية أصلية تتمثل بـ (الابتداء + الإخبار + الإضافة). وعلى هذه المعاني يكون قصد الشاعر من قوله (ومنا أمير المؤمنين شبيب) برفع (أمير) يصير شبيب هو أمير المؤمنين؛ لأنّ الشاعر في هذه الحال أخبر عن أمير المؤمنين بشبيب. ولما أوقعه هذا المعنى في خطر عبد الملك بن مروان الذي استجوبه عنه. أنكر الشاعر هذا المعنى، بتحويله إلى معنى مغاير يُنجيه من العقوبة. وكانّ الشاعر قال له: لم أقل ذلك وإمّا قلت (ومنا أمير المؤمنين شبيب) بنصب العنصر (أمير) ليكون منادى حذفت أدواته جوازًا، والتقدير: ومنا يا أمير المؤمنين شبيب. فالتحويل بهذه الظاهرة لمعنى النداء أنقذت الشاعر من الخطر الملم به، وأدت إلى نجاته. إذا جرى هذا التحويل على مستوى الأبواب المختلفة من الرفع إلى النصب عندما حوّل الشاعر اللفظ من معنى الابتداء إلى معنى النداء.

واعترت ظاهرة تغيير العلامة الإعرابية بعض الألفاظ التي يكون أصلها النصب؛ لأنّها أُجريت مجرى المصادر، وذلك ما وسمه سيبويه بـ "هذا باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يُدعى بها"⁽⁸¹⁾. فالقياس عند سيبويه في هذه الأسماء هو النصب. وجاء على هذا المعنى نحو "قولك: تريبًا، وجندلًا... كأنّه قال: أَلزَمَك اللهُ وأطعمك اللهُ ثريبًا وجندلًا"⁽⁸²⁾. حيث بنوا لفظي (تراب وجندل) على معنى المفعولية المنصوبة؛ لإفادة الدعاء، وهذا هو الأصل فيها عند سيبويه. في حين جاءت هذه الألفاظ متحوّلة عن معنى المفعولية إلى معنى الابتداء في القول: "وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ كما في قول الشاعر:

لقد أَلَبَ الواشون أَلبًا لبينهم فترَبُّ لأفواه الوشاة وجندل"⁽⁸³⁾

فالشاعر غير العلامة الإعرابية لهذه الأسماء إلى الرفع، وأصلها النصب بمعنى الدعاء . وعليه خرج اللفظ عن أصله الذي وضع له، وهو النصب لمعنى المفعولية إلى معنى الابتداء. فحدث التحويل على مستوى الأبواب المختلفة (المنصوبة والمرفوعة) .

وقد يتحول المفعول المطلق المؤكد لفعله إلى معنى نحوي آخر يلجأ إليه المتكلم، عندما يشعر بحاجة إلى التوسع بالمعاني النحوية؛ لتلبية رغبته في الوصول إلى تلك المعاني. فالتكلم يأتي بهذا التركيب يُبني عناصره على معانٍ نحوية معينة من بينها معنى المفعولية المطلقة، لكنه ما لبث أن أخرجه إلى معنى جديد. وقد يمارس متكلم آخر سلطته على هذا التركيب، ينتج عنه تحويل في عناصره، يكسبها معنى نحوياً جديداً. فذلك ، نحو : "غَضِبَ الخيل على اللّجَم فكأنه بمنزلة قولك : غَضِبَ غَضِبَ الخيل على اللّجَم ، ومن العرب من يرفعه فيقول : غَضِبَ الخيل على اللّجَم" (84) . فالتحويل واضح في هذا النص. إذ بنى المتكلم لفظ (غَضِبَ) في قوله : غَضِبَ الخيل على اللّجَم. على المفعولية المطلقة المؤكدة لفعلها (غَضِبَ) . بمعنى أن الغاضب كان غضبه شديداً كما تغضب الخيل على اللّجَم. وكأنه قال : غضِبَ فلانٌ غَضِبَ الخيل على اللّجَم. في حين أن بعض العرب أخرجوا اللفظ عن هذا المعنى إلى معنى الابتداء، فقالوا : غَضِبَ الخيل على اللّجَم. فبُني التركيب بعد التحويل على (المبتدأ والخبر)، أي أن الخيل هي التي تغضب على اللّجَم. وهذا المعنى مغاير للأول، وعليه خرج عن معنى المفعولية المطلقة إلى معنى الابتداء، فدخل في باب المرفوعات، وزال عنه حكم النصب.

وورد التحويل صراحةً في قولهم : "خبيّة له ... يجوز فيها النصب؛ لأنها في حكم المطلوب بالدعاء، ويجوز فيها الرفع إذا قال للسائل : خبيّة له. يريد (تخبيت مني) كأنه يخبر عن الخبيّة وأنها صادرة منه، كما كان ذلك في السلام إذا أراد به التحية، ولو أراد به السلامة والعافية لقال : (سلاماً لك) بالنصب" (85). فالخبيّة التي بناها المتكلم على المعنى النحوي (المفعولية)، تكون بمعنى الدعاء له بالخبيّة. لذلك جاء اللفظ منصوباً؛ لإفادة معنى الدعاء. مثلما نصبوا : سلاماً لك. فهو يدعو له بالسلامة والعافية. ولو أراد المتكلم معنى جديداً لرفع اللفظ على معنى الابتداء لإفادة معنى التحية. لذلك عمل المتكلم على تحويل لفظ (الخبيّة) إلى معنى الابتداء، فرفعه؛ رغبة منه الحصول على هذا المعنى الجديد، فقال : خبيّة له. فهو أراد بهذا التركيب المتحول أن يخبر عن هذه الخبيّة أنها واقعة منه تجاه المخاطب. وبهذا الرفع الذي أفاد معنى الابتداء تجرد اللفظ عن النصب، وخرج عن إرادة معنى الدعاء.

وتخرج بعض الأدوات عن عملها الأصلي إلى عمل غيرها من الأدوات الأخرى، فتؤدي إلى تغيير العلامة الإعرابية للفظ بعدها. حيث تكون (لا) "نافية عاملة عمل (إن)" إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص، وتسمى حينئذٍ تبرئة، نحو : لا صاحب جودٍ ممقوتٌ، وقول أبي الطيّب المتنبّي :

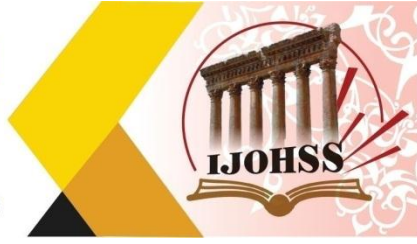
ولا ثوبٌ مجدٍ غير ثوبِ ابنِ أحمد على أحدٍ إلّا بلوّمٌ مرقّعٌ

وتكون عاملة عمل (ليس)، كقول الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ" (86)

المتعارف عليه أن دخول لا النافية يكون على الجملة الاسمية، فتتنصب ما بعدها اسماً لها. وتكون على هذه الحال نافية للجنس، إذ تنفي المجموع (أي : استغراق النفي كلّهُ). ففي القول : لا صاحب جودٍ ممقوتٌ. نفت الخبر عن كلّ فرد من أفراد جنس اسمها الواقع بعدها. إذ نفت جنس المُقَتَّ عن كلّ صاحب جود. ونفت المرقّع عن كلّ ثوب مجد. لذا جاء اللفظ بعدها منصوباً على أنه اسم لها، ويأتي اللفظ بعدها مرفوعاً يخرجها عن هذا المعنى إلى كونها عاملة عمل ليس تنفي نفي الواحد، وهذا يتبين في قول الشاعر : لا براحُ. وهذا اللفظ اسمها المرفوع ، والأصل فيه النصب. إلا أن الشاعر خرج عن إعرابها الأصلي (النصب) إلى الرفع. ومن ثم أدخل هذا التحويل اسمها في باب المرفوعات بعد أن كان يدرج في باب المنصوبات.

ويتحول اللفظ من باب المنصوبات إلى باب المرفوعات عندما يلجأ المتكلم إلى تغيير العلامة الإعرابية لذلك اللفظ. فقولك : بكم ثوبك مصبوغاً؟، وبكم ثوبك مصبوغٌ ؟. إذا نصبت (مصبوغاً) كان انتصابه على الحال وإن رفعت (مصبوغاً) رفعت على أنه خبر للمبتدأ (87) . فيتضح تحويل المعنى النحوي في لفظ (مصبوغ) عن طريق تغيير العلامة الإعرابية له. والاختلاف واضح بين التركيبين، فالسؤال في قولك : بكم ثوبك مصبوغاً؟. سؤال عن ثمن الثوب في حال كونه مصبوغاً؛ لأنّ هذا اللفظ جاء منصوباً على الحال. في حين يكون السؤال في



التركيب المتحوّل بظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية : بكم ثوبك مصبوغ ؟. عن أجرة هذا الصبغ وليس ثمنه. وعلى هذا تحوّل المعنى النحوي للفظ من معنى الحالية المنصوبة إلى معنى الإخبار المرفوع. ويتضح التحويل في : "أثبث على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ. إن حملته على الرجل، وإن حملته على مررتُ به نصبتُه، كأنك قلت : مررتُ به قائمًا"⁽⁸⁸⁾. فلفظ (قائم) هو الذي اعترته ظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية التي نتج عنها تحويل المعنى. فهو في القول : أثبث على رجلٍ ومررتُ به قائمٌ. يكون نعتًا للرجل، لذلك جاء مجرورًا؛ لأنّ النعت يتبع المنعوت في الحكم الإعرابي، ولما كان المنعوت (الرجل) مجرورًا لزم النعت (قائم) الجر مثله. والمتكلم عندما غيّر العلامة الإعرابية للفظ نفسه إلى النصب؛ لأنّه حمّله على (مررتُ به). فصار منصوبًا على الحال؛ لأنّه لما تقول : كيف مررتُ به ؟. يكون الجواب قائمًا. أي مررتُ به حال كونه قائمًا. وبذلك عندما اعترت ظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية للفظ تحوّل من معنى النعت إلى معنى الحال. وبعد ذلك التحويل خرج اللفظ من باب المجرورات، واستقر في باب المنصوبات.

ويحوّل اللفظ من باب المرفوعات إلى باب المنصوبات عندما يخضع لظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية في "قولك : له علمٌ علمُ الفقهاء، وله رأيٌ رأيُ الأصلاء. وإن شئتَ نصبتَ فقلت : له علمٌ علمُ الفقهاء، كأنك مررتُ به في حال تعلّم وتفقّه"⁽⁸⁹⁾. فهذا النص صريح على تحويل المعنى بواسطة هذه الظاهرة، فالتكلم لما جاء باللفظ مرفوعًا في التركيب : له علمٌ علمُ الفقهاء. أراد به معنى البدلية، أي أنّه بدل من العلم الأول، ولما كان بدلًا يمكن الاستغناء عن المبدل منه، لذا جاء مرفوعًا مثله. ثم إن إرادة المتكلم ورغبته دفعته إلى أن يتحوّل عن هذا المعنى من أجل الحصول على معنى جديد، فقام بتغيير العلامة الإعرابية في هذه الحال. وعندما غيّرَها حصل على ذلك المعنى الجديد فعلاً. فصار التركيب بعد ذلك : له علمٌ علمُ الفقهاء. فنصب اللفظ على معنى الحالية، أي مررتُ به في حال تعلّم وتفقّه. كما ورد في النص. وبواسطة التحويل الذي سلطه المتكلم على اللفظ عن طريق ظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية تحوّل المعنى النحوي للفظ من البدلية المرفوعة إلى الحالية المنصوبة.

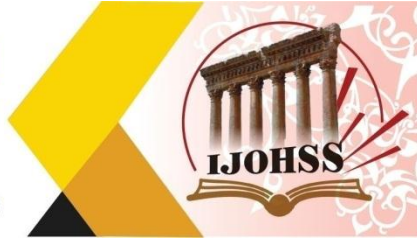
الخاتمة والنتائج

درستُ في هذا البحث مفهوم الظاهرة النحوية في اللغة والاصطلاح ، واستعمالها ، ثم تطرقتُ إلى هذه الظواهر النحوية متمثلة بـ " التقديم والتأخير ، والحذف ، والزيادة ، وتغيّر العلامة الإعرابية " . وتبين لي النتائج الآتية :

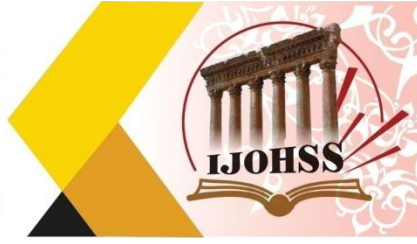
- 1 - أسهمت هذه الظواهر النحوية الشائعة في الاستعمال في التحويل الجذري للمعاني النحوية لعناصر التركيب عن أصولها التي وضعت عليها إلى معان جديدة ؛ لأنّ التحويل هو الانتقال من معنى أصيل إلى معنى جديد مغاير له .
- 2 - أدت هذه الظواهر إلى اخراج بعض عناصر التركيب عن أبوابها الأصلية إلى أبواب جديدة ، أفقدتها الأحكام الخاصة بها قبل التحويل ، واكتسبت الأحكام النحوية الخاصة بالأبواب المحوّلّة إليها .
- 3 - ليس كلّ تقديم وتأخير أو حذف أو زيادة تسهم في تحويل المعنى النحوي ، فبعض العناصر تتحرك عن مواضعها الأصول ، أو تحذف بعضها من السياق التركيبي ، أو تزيد عليها عناصر أخرى لا تحدث أثراً جذرياً في العناصر الأخرى ، وإنّما تبقىها على معانيها الأصلية .
- 4 - إنّ تقديم الفعل على مفعوله ، أو حذف الفاعل أو المبتدأ ونحوهما من التركيب ، أو زيادة الفضلات على عناصر التركيب الأصلي لا تؤدي إلى تحويل المعاني النحوية لتلك العناصر .
- 5 - تحصل ظاهرة تغيّر العلامة الإعرابية في التركيب الواحد نفسه الذي تحتل فيه العناصر المواضع نفسها ، فتسلط هذه الظاهرة على عنصر من عناصره ينتج عنها تحويل المعنى النحوي لذلك العنصر الذي اعترته هذه الظاهرة " تغيّر العلامة الإعرابية " . فيكون له معنى مغاير للمعنى الأول .

الهوامش

- (1) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة : (ظهر) 471/3 .
- (2) الخليل بن أحمد - كتاب العين : (ظهر) 80/3 .
- (3) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (4) أحمد بن فارس ، معجم مقاييس اللغة : (ظهر) 471/3 .
- (5) المصدر نفسه : 472/3 .
- (6) الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات : 120 .
- (7) أنطوان الدحداح ، معجم لغة النحو العربي : 193 - 194 .
- * تستخدم في مجالات الدرس للغة على تنوع هذا الدرس ، وامتداد آفاقه ، وتعدد مستوياته ، ابتداء من دراسة الأصوات ، فدراسة الصيغ والمفردات إلى أن ينتهي بدرس التركيب اللغوي ، وما يطرأ عليه من تغيرات ، فالظواهر اللغوية اصطلاحاً أو سجعاً . (الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د. علي أبو المكارم : 21) .
- (8) أبو حيان التوحيدي ، المقابسات : 80 .
- (9) د. علي أبو المكارم ، الظواهر اللغوية في التراث النحوي : 22 .
- (10) ينظر : ابن جني ، الخصائص : 360/2 ، 382 . و ابن السراج ، الأصول في النحو : 222/2 ، 257 .
- (11) لطيفة إبراهيم النجار ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها : 143 .
- (12) ينظر : عبد الجليل يوسف ، الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي : 172 .
- (13) سيبويه ، الكتاب : 34/1 .
- (14) المصدر نفسه : 440/1 .
- (15) المصدر نفسه : 120/1 .
- (16) المصدر نفسه : 172/3 .
- (17) أبو الفداء ، الكناش في النحو والتصريف : 70/1 .
- (18) الجوهري ، الصحاح : (قدم) 2006/5 - 2007 . و ابن منظور ، لسان العرب : (قدم) 466/12 ، 467 .
- (19) الصحاح : (قدم) 2006/5 . و لسان العرب : 465/12 ، 468 .
- (20) كتاب العين : (قدم) 122/5 .
- (21) الصحاح : 576/2 . و لسان العرب : 15/4 .
- (22) لسان العرب : 11/4 - 12 .
- (23) كتاب العين : (آخر) 303/4 . و معجم مقاييس اللغة : 70/1 .
- (24) المصدر نفسه : 8 .
- (25) د . محمد سمير اللبيدي ، معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 9 .
- (26) ينظر : الكتاب : 42/1 ، 55 ، 56 ، 72 .
- (27) ينظر : محمد الشاوش ، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية : 491/1 .
- (28) المصدر نفسه : 493/1 .
- (29) د . فاضل صالح السامرائي ، التعبير القرآني : 51 - 52 .
- (30) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز : 106 .
- (31) أبو الفداء ، الكناش في النحو والتصريف : 65/1 .
- (32) المصدر نفسه : 66/1 .
- (33) ابن بابشاذ ، شرح المقدمة النحوية : 100/2 .
- (34) أبو علي الفارسي ، الإيضاح العضدي : 134 .
- (35) كتاب العين : (حذف) 201/3 .
- (36) لسان العرب : (حذف) 40/9 .
- (37) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (38) المصدر والصفحة أنفسهما .
- (39) معجم المصطلحات النحوية والصرفية : 62 .
- (40) د. جاسم صادق غالب ، نثر الأعراب في مؤلفات البصريين (دراسة أسلوبية) مجلة حولية المنتدى (م 2015/23) : 137 .



- (41) أبو البقاء الكفوي، الكليات : 384 .
(42) ينظر : أ. طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : 20 .
(43) ينظر : الكليات : 385 . والكتاب : 130/2 .
(44) الزركشي، البرهان في علوم القرآن : 102/3 .
(45) ينظر : د. صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق : 209/2 .
(46) ينظر : أبو البقاء الكفوي، الكليات : 385 .
(47) ينظر : ابن جني، الخصائص : 447/2 .
(48) محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان : 88/2 .
(49) ينظر : ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 21/3 .
(50) ينظر : الكليات : 385 - 386 .
(51) ينظر : عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي : 187 .
(52) محمد سعيد طنطاوي، التفسير الوسيط للقرآن الكريم : 131/12 .
(53) نور الدين الجامي، الفوائد الضيائية : 191/1 .
(54) ينظر : حاشية مُحرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية ، عبد الرحمن الجامي : 372/1 .
(55) ينظر : المصدر نفسه : 372/1 - 373 .
(56) حاشية الصبان : 349/1 .
(57) جرير بن عبد المسيح، ديوان شعر المتلمس الضبعي ، : 95 .
(58) سيبويه، الكتاب : 38/1 .
(59) الجوهري، لصاح : (زيد) 481/2 .
(60) كتاب العين : (زيد) 203/2 . ولسان العرب : (زيد) 199/3 . ومعجم مقاييس اللغة : (زيد) 40/3 .
* الزيادة الصرفية " هي إلحاق الكلمة من الحروف ما ليس منها ، إمّا لإفادة معنى كالف ضارب ، وواو مضروب . وإمّا لضرب من التوسع في اللغة ، نحو : ألف حمار ، وواو عمود ، وياء سعيد " . (السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : 157/2) .
(61) د. علي أبو المكارم، أصول التفكير النحوي : 267 .
(62) سيبويه، الكتاب : 180 - 181 . وينظر : ابن يعيش، شرح المفصل : 129/8 .
(63) ينظر : بهاء الدين ابن عقيل، شرح ابن عقيل : 291 / 1 . والبيت لم ينسب إلى قائله . ينظر : البغدادي، خزانة الأدب : 207/9 - 210 . و الهروي، كتاب الألفية في علم الحروف : 187 .
(64) شرح عقود الجمان في علم البديع والبيان : 102 .
(65) ابن جني، سر صناعة الإعراب : 133 .
(66) الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية : 432/4 .
(67) المصدر نفسه : 433/4 .
(68) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : 161/2 .
(69) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل : 24 .
(70) ابن السراج، الأصول في النحو : 82/1 .
(71) كتاب البيان في شرح اللمع ، ابن جني : 157 - 158 .
(72) ينظر : ابن جني، الخصائص : 272/2 .
* ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾ .
(73) كتاب البيان في شرح اللمع : 128 .
(74) ينظر : ابن السراج، الأصول في النحو : 46/2 .
(75) ينظر : مبحث الجملة عند سيبويه ، د. حسين مزر السعد ، مجلة آداب البصرة (ع/46/2008م) : 37 .
(76) ينظر : السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو : 172/1 .
(77) ينظر : المصدر نفسه : 188/1 .
(78) ينظر : المصدر نفسه : 40/2 .
(79) ينظر : د. رابع بو معزة، التحويل في النحو العربي ، : 19 .
(80) ينظر : ابن أبي الأصبع المصري، تحرير التعبير : 249/2 .



- (81) سيبويه، الكتاب : 314/1 .
(82) المصدر والصفحة أنفسهما .
(83) المصدر نفسه : 315/1 . والبيت لم يُنسب لقائله . ينظر : أبو العلاء المعري، شروح سقط الزند : 1166 . وينظر : ابن يعيش، شرح المفصل : 122/1 .
(84) سيبويه، الكتاب : 273/1 .
(85) السهيلي، نتائج الفكر في النحو : 318 .
(86) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 283/3 ، 291 . وينظر : أبو الطيب أحمد المتنبّي، ديوان المتنبّي : 26 .
وينظر : البغدادي، خزانة الأدب : 467/1 .
(87) ينظر : الحريري، درة الغواص : 682 .
(88) سيبويه، الكتاب : 49/2 .
(89) المصدر نفسه : 361/1 - 362 .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

1. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) تحقيق عبد الإله، وغازي مختار طليمات وآخرين ، (د - ط) ، مجمع اللغة العربية ، دمشق - سوريا (1407هـ - 1987م) .
2. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية " تأسيس نحو النص " ، محمد الشاوش ، (ط1) - تونس (1421هـ - 2001م) .
3. أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم ، (ط 1) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر (2007م) .
4. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهيل ابن السراج (ت 316هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، (ط 3) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان (1417هـ - 1996م) .
5. الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي (ت 377 هـ) حققه وقدم له د. حسن شاذلي فرهود ، (ط 1) ، الرياض - السعودية (1389هـ - 1969م) .
6. البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت 794هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، (د - ط) ، مكتبة دار التراث ، القاهرة - مصر (1427هـ - 2006م) .
7. تحرير التعبير في صناعة الشعر والنثر وبيان إعجاز القرآن ، ابن أبي الأصبع المصري (ت 654هـ) تقديم وتحقيق د. حفي محمد شرف ، أشرف على إصداره محمد توفيق عويضة ، (ط 1) ، لجنة إحياء التراث الإسلامية ، القاهرة - مصر (1383هـ - 1963م) .
9. التحويل في النحو العربي " مفهومه ، أنواعه ، صورته " د. رابح بو معزة ، (ط 1) ، عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع ، إربد - الأردن (1429هـ - 2008م) .
10. التعبير القرآني (ط 4) ، د. فاضل السامرائي، دار عمّار ، عمان - الأردن (1427هـ - 2006م) .
11. التفسير الوسيط للقرآن الكريم، محمد سعيد طنطاوي، (ط 1) ، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - مصر (1997م) .
12. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، محمد بن علي الصّبّان (ت 1206هـ) ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، (ط 1) ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة - مصر (د - ت) .
13. حاشية مُحرم أفندي على شرح ملا جامي على الكافية المسمّى بـ " الفوائد الضيائية " نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي (ت 898هـ) اعتنى به يوسف نوح أحمد ، (د - ط) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (1441هـ - 2020م) .
14. خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، (ط 4) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر (1416هـ - 1996م) .



15. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) المكتبة العلمية ، القاهرة - مصر (1371هـ - 1952م) .
16. دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن محمد أيوب، (د - ط)، مؤسسة الصباح للنشر والتوزيع ، الكويت (د - ت) .
17. درة الغواص ، القاسم بن علي بن محمد الحريري(ت516هـ)، تحقيق وتعليق عبد الحفيظ فرغلي علي القرني ، (ط1) ، دار الجبل ، بيروت - لبنان (1417هـ - 1996م) .
18. دلائل الإعجاز ، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت 471هـ) ، (ط3) ، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر (1413هـ - 1992م) .
19. دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، لطيفة إبراهيم النجار، (ط1)، دار البشير، عمان (1414هـ - 1994م) .
20. ديوان أبي الطيب المتنبي أحمد بن الحسين(ت354هـ)، أبو الطيب أحمد المتنبي، علق على حواشيه وفسر كلماته اللغوية سليم إبراهيم صادر، (د - ط) ، المطبعة العلمية ، بيروت - لبنان (1900م) .
21. ديوان شعر المتلمس الضبعي ، جرير بن عبد المسيح ، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي ، عني بتحقيقه وشرحه والتعليق عليه حسن كامل الصيرفي ، (د - ط) ، مطابع الشركة المصرية للطباعة والنشر ، القاهرة - مصر (1390هـ - 1970م) .
22. سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) ، دراسة وتحقيق د. حسن هنداي ، (ط2) ، دار القلم ، دمشق - سوريا (1413هـ - 1993م) .
23. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت 769هـ) (ط20) ، دار التراث ، القاهرة - مصر (1400هـ - 1980م) .
24. شرح جمل الزجاجة ، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور (ت 669هـ) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار ، إشراف د. أميل بديع يعقوب ، (ط1) دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (1419هـ - 1998م) .
25. شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الإستراباذي الرضي(ت686هـ) ، من عمل يوسف حسن عمر ، (ط2) ، منشورات جامعة قان يونس ، بنغازي - ليبيا (1996م) .
26. شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق د. إبراهيم محمد الحمداني ، و د. أمين لقمان الحبار ، (ط1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (2010م) .
27. شرح المفصل ، موفق الدين يعيش ابن علي بن يعيش (ت 643هـ) ، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور ، (د - ط) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر (د - ت) .
28. شرح المقدمة النحوية ، ابن بابشاذ طاهر بن أحمد(ت469هـ)، تحقيق وتقديم د. محمد أبو الفتح شريف ، (د - ط) ، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية ، (1978م) .
29. شروح سقط الزند ، أبو العلاء المعري ، تحقيق الأساتذة مصطفى السقا ، وعبد الرحيم محمود وغيرهم ، إشراف أ. د. طه حسين ، (ط3) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1406هـ - 1986م) .
30. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 398هـ) ، راجعه واعتنى به د. محمد محمد تامر ، وأنس محمد الشامي (د - ط) ، دار الحديث ، القاهرة - مصر (1430هـ - 2009م) .
31. ظاهرة الحذف في درس اللغوي ، طاهر سليمان حمودة ، (د - ط) ، الدار البيضاء للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية - مصر (1989م) .
32. الظواهر اللغوية في التراث النحوي ، د. علي أبو المكارم، (ط1) ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر (2007م) .
33. الظواهر النحوية والصرفية في شعر المتنبي، عبد الجليل يوسف بدا، (ط1)، المكتبة العصرية، بيروت - لبنان (1427هـ - 2006م) .

34. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق " د. صبحي إبراهيم الفقي ، دراسة تطبيقية على السور المكية " ، (ط 1) ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - مصر (1421 هـ - 2000 م) .
35. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180 هـ) ، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، (ط 3) ، مكتبة الخانجي ، القاهرة - مصر (1408 هـ - 1988 م) .
36. كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ) ، ترتيب وتحقيق د. عبد الحميد هندواي ، (ط 1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (1424 هـ - 2003 م) .
37. كتاب الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت 415 هـ) ، تحقيق عبد المعين الملوحي ، (ط 2) ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق - سوريا (1413 هـ - 1993 م) .
38. كتاب البيان في شرح اللمع ، ابن جني ، إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت 539 هـ) ، دراسة وتحقيق د. علاء الدين حموية ، (ط 1) ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمان (1423 هـ - 2002 م) .
39. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكوفي (ت 1094 هـ) ، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهرسه د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، (ط 2) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان (1419 هـ - 1998 م) .
40. الكناش في النحو والتصريف ، أبو الفداء (ت 732 هـ) ، دراسة وتحقيق د. جودة مبروك محمد ، (ط 2) ، مكتبة الآداب ، القاهرة - مصر (1426 هـ - 2005 م) .
42. لسان العرب ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711 هـ) ، (ط 1) ، دار صادر ، بيروت - لبنان (د . س) .
43. المرتجل في شرح الجمل ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب (ت 567 هـ) ، تحقيق ودراسة علي حيدر ، (د - ط) ، مكتبة مجمع اللغة العربية ، دمشق - سوريا (1392 هـ - 1972 م) .
44. معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوي ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816 هـ) ، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير ، القاهرة - مصر (1357 هـ) .
45. أنطوان الدحداح ، معجم لغة النحو العربي ، (ط 1) ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت - لبنان (1993 م) .
46. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، د. محمد سمير نجيب اللبدي ، (ط 1) ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان (1405 هـ - 1985 م) .
47. معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (395 هـ) ، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، (د - ط) ، دار الفكر (1399 هـ - 1979 م) .
48. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (761 هـ) ، تحقيق وشرح د. عبد اللطيف محمد الخطيب ، (ط 1) ، التراث العربي ، الكويت (1421 هـ - 2000 م) .
49. المقابسات ، أبو حيان التوحيدي (ت 414 هـ) ، تحقيق وشرح حسن السندوبي ، (ط 2) ، دار سعاد الصباح ، الصفا - الكويت (1992 م) .
50. نتائج الفكر في النحو ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (581 هـ) ، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، (ط 1) ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان (1412 هـ - 1992 م) .

البحوث

51. د. جاسم صادق غالب ، نثر الأعراب في مؤلفات البصريين (دراسة أسلوبية) ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، مجلة حولية الممتدى ، مجلد : 1 ، العدد : 23 ، (2015 م) .
52. د. حسين مزهر السعد ، مبحث الجملة عند سيبويه ، جامعة البصرة ، مركز دراسات البصرة ، مجلة آداب البصرة ، العدد : 46 ، (2008 م) .